



مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة الحوار، المعرفة والعمل

اجتماع مواضيعي بين النظراء

السكن الاجتماعي والتخطيط الحضري للمهاجرين
عمان 25-26 من أبريل 2017

السكن الاجتماعي والتخطيط الحضري للمهاجرين: مدن شاملة للمهاجرين

1. مقدمة

تفرض الأنماط الطبيعية المهاجرة تحدي اجتماعي وثقافي واقتصادي لكلاً من البلد المضيف والمجتمعات المحلية، وفي هذه الحالات وحدهم المهاجرين من يتحمل عبئ الاستبعاد من الفرص التي تتيحها المدن، فعلى سبيل المثال تقديم الخدمات الأساسية والاجتماعية كالسكن، ومع هذا فإن من خلال سياسة التدخلات الصحيحة والإستراتيجيات الوقائية يمكن لبلد المضيف والمجتمعات المحلية التعلم من حركة تنقل الناس اللا مفر منها.

وقد تطرق بالفعل مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة إلى بعض القضايا الأكثر إلحاحاً التي تواجه المهاجرين مثل التلاحم الاجتماعي وأهمية الحوار الاجتماعي والإرادة المؤسسية للإستفادة من الفرص التي تتيحها المدن للمهاجرين في نطاق حقوق الإنسان، وفي مجالات الخدمات الأساسية والتوظيف، ومؤخراً الحاجة إلى السلطات وأصحاب المصالح ليضعوا الخطط لمجموعات مستهدفة معينة مثل اللاجئين في نطاق أوسع للشمولية.

السكن من أهم الاحتياجات الأساسية للإنسان، ولكن عدم ملائمتها أو قلتها يبرز التفاوت ويعيق من التنقلات الاجتماعية. إن للسكن تأثير كبير على خيارات التوظيف للمهاجرين والفرص التعليمية والتفاعل الاجتماعي مع الإتجاه العام للمجتمع وحتى مع منازلهم وإعادة توحيد العائلة وحقوق المواطنة، ويعتبر الإسكان طريقة للإندماج وفي الوقت ذاته تعتبر جودته مؤشر لحصيلة نجاح مجتمعي متكامل.

تحسين إمكانية الوصول للسكن الملائم في المدن من أهم الطرق الأساسية لإتاحة تحسينات أكثر في البعد الاجتماعي والمكاني للسكان المهاجرين، وقد أظهرت الدراسات أن المساكن المناسبة تعتبر ثالث أهم عامل للمساهمة في نجاح عملية دمج المهاجرين الأجانب بعد المهارات اللغوية الكافية والحصول على وظيفة.

سنزفق في هذه الوثيقة المساعدة طرق شاملة تؤيد حصول المهاجرين على حق السكن الملائم، وفي الوقت ذاته خلق ازدهار مدني و اجتماعي واقتصادي من خلال تخطيط وتصميم استراتيجيات مدنية على الصعيد المحلي، وهذه الوثيقة ستؤكد على أهمية السكن لخلق جسر بين الإنسانية والتقسيم الناتج عن النمو وتحقيق أهداف التطوير الدائمة والتي تسمى "أهداف التنمية المستدامة" 11 لجعل المدن شاملة ودائمة ومرنة وأمنة وكذلك تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.

2. نبذة عامة

إن عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن قد أصبح أزمة عالمية تؤثر ليس فقط على المجموعات المستضعفة ولكن أيضاً تؤثر على المجموعات ذات الدخل المتوسط والمنخفض، فهؤلاء يعانون من عواقب المساكن المهشمة وقلة الخيارات في الوصول الى ملكية الأراضي حيث ينفق اليوم أسر سكان البحر المتوسط - ذات الدخل المتوسط والمنخفض - أغلب دخلهم في تغطية تكاليف السكن أكثر من ذي قبل. تتفق أسبانيا واليونان والبرتغال وإيطاليا و نصف الخمس الأفقر من السكان الذين لهم توزيع دخل متدني أكثر من 40% من دخلهم المتبقي في العقارات والإيجارات، وبالإضافة إلى أن تمويل الإسكان قد أصبح بطيئاً وغير مستجيب للمطالب الدولية وإلى حدٍ يرجع السبب وراء ذلك، الإرتفاع الدائم في أسعار السكن.

إن عدم تطابق قدرة الحكومات المحلية على إدارة التنمية وحركة التطوير الخاصة والمصادر المالية للسلطات المحلية تشكل تحدي خطير في منطقة البحر المتوسط بالإضافة إلى أن العوامل الاقتصادية مثل سعر الأرض الباهض وسرعة ارتفاع ثمنها والتسجيل

المعقد والغالي وإجراءات اصدار التملك وأيضاً القضايا المتعلقة بالتلاحم الإجتماعي وعدم المساواة تستمر في التأثير على السكان ذوي الدخل المنخفض والجماعات المستضعفة مثل المهاجرين واللاجئين.

تواجه المدن في شمال البحر المتوسط تحديات بارزة حول عملية الإسكان، وحالياً الحاجة إلى المساكن الإجتماعية كخيار بأسعار معقولة، يظهر بأنه أكثر ضرورة في مناطق المحافظات الكبيرة حيث أسواق العقارات تكون مرتفعة بسبب كثرة الطلب عليها. يؤكد ميثاق جنيف للأمم المتحدة في السكن الدائم لعام 2015 أن تحسين عملية السكن الدائم في المناطق التابعة لقطاع لجنة الأمم المتحدة للإقتصاد الأوروبي يواجه عدة تحديات والتي تسبب بدورها وجود نزاعات مشتركة و معقدة ومتعلقة بالهولمة والتغيرات السكانية و تغير المناخ والأزمة الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض شديد في القدرة على تحمل تكاليف السكن وإغلاق المنافذ إلى مساكن آمنة يصلح العيش فيها، وكل هذا أدى إلى تفاقم مشكلة التحيز الإجتماعي والفصل في الأماكن الحضرية.

لقد عانى قطاع الإسكان في جنوب وشمال البحر المتوسط وخاصة في الإقليم العربي بسبب النزاعات حيث أن من بين 22 دولة، 9 دول قد عانت من نزاع واحد على الأقل منذ عام 2009 مما تسبب في إضعاف دور القانون ورفض القدرة التشغيلية للخدمات وانتشار السكن العشوائي والاستيلاء على الأراضي وأيضاً ارتفاع نسبة الجريمة وقلة الأمن وأخيراً دمار دعامة الإسكان نفسها.

إن تواجد عدد كبير من الأشخاص النازحين بعد الصراعات قد يؤدي إلى استمرار ارتفاع تكاليف السكن والخدمات الأساسية. تستضيف الأردن 1.62 مليون لاجئ سوري ناهيك عن 85% من اللاجئين الموجودين خارج إطار المخيمات وما زال تدفق اللاجئين يضغط على قدرة استيعاب العقارات السكنية الأردنية مما يسبب بدوره في التأثير على العائلات الأردنية ذات الدخل المنخفض، وفي ضوء ما ذكر سابقاً فإن حاجة الأردن إلى حلول جديدة في السكن قد أصبحت حقيقة مسلم بها على نطاق واسع خصوصاً مع قلة توافر السكن المتاح و المقدّر بنقص بأكثر من 90.000 وحدة سكنية.

تظهر الاتجاهات السائدة أن اللاجئين يبحثون بشكل أساسي على الأمن والمأوى والخدمات في مدن الدول المجاورة. تركيا على سبيل المثال تستضيف (2.62 مليون) ولبنان (1.07 مليون) ولذلك فإن الدول المجاورة وخاصة التي تعاني من صراعات قد تواجه عدة تحديات فيما يخص عملية الإسكان وذلك لأنهم في وضع غير مستعد أو غير مجهز للتعامل مع هذا التدفق السكاني المفاجئ. لقد أصبحت فكرة سياسة السكن الملائم مصدر لنقاش سياسي مطول و متأثر بتغير وجهات النظر حول دور الحكومات في الشؤون الاقتصادية والإجتماعية والشؤون البيئية. ركزت سياسة الإسكان خلال العقدين الماضيين على إضفاء طابع السلع على الإسكان بدلاً من إضفاء طابع الرفاهية ولذلك فإن دور السلطات الحكومية في توفير السكن قد قل من إدارة الأراضي إلى نظام أسواق السكن، وبالمثل فإن الحكومات قد عززت من ملكية الفردية وخصوصية برامج الإسكان الإجتماعية وإلغاء الضوابط التنظيمية للأسواق المالية السكنية واستخدام بدل السكن في توفير مساعدة للأسر ذات الدخل المنخفض.

تعزز الحكومات ذات الدخل المرتفع والمتوسط تمكين نهج الإسكان حيث نصبوا اهتمامهم حول التقليل من العجز العام وتوجيه الإعانات للفقراء، و خصخصة الأصول العامة وإلغاء تنظيم الأسواق و وضع حقوق للملكية الخاصة والسياسات التي من شأنها تمكين نهج الإسكان بدلاً من استبدال الأسواق. وعموماً فإن مصطلح ومفهوم تمكين الأسواق ونقاش تموين المطالب قد أصبح منقطباً وعانقاً في مجال السياسات حيث أنه لم يركز بشكل كافي على توفير السكن للمجموعات التي تحتاجه بشدة مثل كبار السن والشباب و النساء والأقليات السكانية والعرقية والمترفة والمهاجرين ذو الدخل المنخفض.

وبينما يتم إعادة تأكيد خبرة الإقتصادات المتنقلة وتأثيرات إلغاء الضوابط التنظيمية لأسواق بيع الأراضي فيجب اعتبار الحكومات وأصحاب الشأن جزء لا يتجزأ في حركة أسواق الإسكان كي تتم معالجة نواتج الإستثمار. بدون دور قوي للسلطات الحكومية والمشرعين قد تصبح أسواق الإسكان متضررة بشكل كبير وتعجز عن مضاهية أقل المعايير مثل البند الذي ذكر في الحق المتعارف عليه عالمياً 'حق الحصول على سكن ملائم' (انظر الجدول 1 بالأسفل) للمميزات المناسبة و الشمل الإجتماعي بين الآخرين.

حققت الكثير من المدن تقدم بارز في مناطق واسعة في التطور المدني والإسكان بالرغم من الأزمة الاقتصادية والإضطرابات المدنية والوقضى والنزاعات السياسية التي تم مواجهتها خلال العقد الماضي. تعمل الحكومات جاهدة في كلتا المدن - المستقرة والتي تمر بمرحلة ما بعد الصراع- للحفاظ على التوجهات المدنية السائدة من خلال فتح مناطق جديدة للإشياء وبناء مساكن يسيرة وكذلك تعزيز الشمل وزيادة عدد الأراضي والمساكن الميسورة التكلفة والإلتزام بإطار أعمال حقوق الإنسان مثل حق الحصول على سكن ملائم ومنع الإخلاء القسري.

3. الإسكان والتخطيط الحضري لمدن شاملة

غالباً ما تقدم المناطق الحضرية المزدهرة سلسلة واسعة من فرص العمل والتي بدورها تجذب المهاجرين، وبالمثل فإن المدن الآمنة تستطيع أن تقدم ملاجئ آمنة بقدر ما يحتاجه اللاجئين والطلابين للجوء السياسي والأشخاص النازحين داخلياً وبالإضافة إلى أن

المدن تستطيع أن تقدم شبكات اجتماعية داعمة مثل الأعضاء الذين يعانون من نفس الشتات. إن الدور الداعم الذي تقدمه المدن بإمكانه ان يوفر أهم الاحتياجات للقادمين الجدد مثل الخدمات الأساسية المدنية والسكن وكذلك العمل، ولكن عندما تكون المدن غير مجهزة لمثل هذه الحالات يصبح البديل الوحيد المتوفر لدى المهاجرين هو الوظائف الغير رسمية التي تتطلب مهارات ضعيفة و تكون ذات دخل منخفض. يتمركز أغلب المهاجرين في المناطق الحضرية وبالتالي فإن معظم قضايا وتحديات المهاجرين تظهر على مستوى المدينة.

إن الهجرة غالباً ما تكون عفوية بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية وتغير المناخ وعوامل أخرى ولذلك فإن أغلب المدن تسعى كثيراً لإيواء مجموعات سكانية إضافية بدون التخطيط طويل المدى والتوزيع العادل للمصادر الطبيعية ويؤدي هذا في كثير من الأحيان إلى عيش المهاجرين ومن ضمنهم النازحين في مناطق مزدحمة بالسكان أو في مناطق السكن العشوائي والتي معظمها يفتقر إلى حرية الحصول على الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية وحرية الدخول لسوق العمل، إلخ.

تواجه الهجرة عدة تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية ومؤسسية بارزة والتي تحتاج لمعالجة تنشى تحضر دائم من خلال ادراك حقوق الإنسان في المدن والتنمية الشاملة وأغلب هذه التحديات التي ترتبط بالتدفقات المهاجرة يمكن معالجتها جيداً مسبقاً باستخدام التخطيط المتكامل. بإمكان المخططين في هذا الإطار توقع التغيير والتحضير لإستيعاب النمو وفي الوقت ذاته استغلال أفضل النتائج المحتملة من التدفقات المهاجرة.

بالرغم أنه من المحتمل أن المدن ستستثمر في التخطيط للتغيير السكاني فإنه أيضاً من المهم العمل ضمن إطار نظام حقوق الإنسان، فمثلاً إذا لم يكن حق الحصول على سكن ملائم مدرّوس بشكل تام فلن يتبقى لدى المهاجرين سوى خيارات قليلة في السكن وهذا يعني أن الحلول الحالية قد تفتقر إلى طرق شاملة ومتكاملة وبالتالي تؤدي إلى حلول إسكانية مفككة وتسويات مجزأة.

الجدول 1. الحق في الحصول على سكن ملائم

قد أكدت لجنة الأمم المتحدة المختصة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنه لا يجب أن يفسر حق الحصول على سكن ملائم بشكلٍ محدود بل يجب أن يُرى كأنه حق للعيش في مكان ما بأمان وسلام وكرامة.

الحق في الحصول على سكن ملائم يتضمن بعض من الحريات وهذه الحريات تتضمن:

- الحماية ضد الإخلاء القسري والدمار العشوائي وخراب منزل الفرد.
- الحق في أن يصبح الإنسان حراً من التدخل العشوائي في منزله وخصوصيته وعائلته، وأيضاً الحق في اختيار مسكنه وفي تحديد أين يعيش والحرية في التنقل.

الحق في الحصول على مساكن ملائمة تحتوي على استحقاقات وهذه الإستحقاقات تتضمن:

- تأمين المنح الإقطاعية
- تعويض المساكن والأراضي والملكيات.
- الحصول على مساكن ملائمة بشكل عادل وغير عنصري
- المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسكن على الصعيد القومي والمجتمعي.

قبل تشكيل ملاجئ يجب الأخذ بعين الاعتبار عدد من الشروط لتشكيل " المساكن الملائمة":

- تأمين الملكيات: لا يعتبر السكن ملائماً إذا كان ساكنوه لا يملكون أدنى درجة حماية في ملكياتهم التي تضمن حماية قانونية ضد الإخلاء القسري والتحرش وغيره من التهديدات.
- توفر الخدمات والأدوات والوسائل والبنية التحتية: لا يعتبر السكن ملائماً إذا لم يملك ساكنوه أي مياه شرب نظيفة وصرف صحي ذو كفاءة وطاقة للطبخ والتدفئة والإضاءة ومستودع لتخزين الغذاء أو حتى أماكن للتخلص من النفايات.
- القدرة على تحمل التكاليف: لا يعتبر السكن ملائماً إذا كان ثمنه يشكل تهديداً أو تنازلاً من ساكنيه على التمتع بأياً من الحقوق الإنسانية الأخرى.
- الإستدامة: لا يعتبر السكن ملائماً إذا لم يضمن السلامة الجسدية او يوفر مساحة كافية بالإضافة إلى الحماية ضد البرد والرطوبة والحرارة والمطر والرياح وتهديدات أخرى على الصحة والمخاطر البيئية.
- سهولة المنال: لا يعتبر السكن ملائماً إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمجموعات المحرومة والمهشمة.
- الموقع: لا يعتبر السكن مناسباً إذا كان يمنع الحصول على فرص العمل والخدمات الصحية والمدارس ومراكز رعاية الأطفال وغيرها من المرافق الاجتماعية أو إذا كانت تقع في مناطق ملوثة أو خطيرة.
- الملاءمة الثقافية: لا يعتبر السكن ملائماً إذا لم يحترم أو يأخذ بعين الاعتبار حرية التعبير عن الهوية الثقافية.

3.1 تقييد المهاجرين من الحصول على سكن ملائم:

غالباً ما يجد المهاجرون أنفسهم في مواقف تحرمهم من اختيار السكن الملائم مقارنة بالسكان المحليين، إن المهاجرين في 28 دول أوروبية يعتمدون بشكل غير متناسب مع ظروفهم على الإيجارات الخاصة وفي الغالب لا يكونوا على علم بحقوقهم ويتم التصرف بعنصرية معهم. وحتى في قطاع البحر الأبيض المتوسط يواجهون عوائق أكبر في الحصول على سكن حكومي مناسب أو المزايا السكنية وأيضاً معرضين للعيش في مساكن فقيرة ودون المستوى المطلوب وتحمل عبئ الإيجارات الباهضة الثمن بالمقارنة مع المعدل القومي ومعرضين للعيش في منازل مكتظة وانفاق حصة كبيرة من دخلهم الخاص على الإيجار. فيما يلي بعض القيود التي يواجهها المهاجرين في الحصول على سكن ملائم.

غالباً ما يتم فصل المهاجرين مكانياً:

يتعرض المهاجرين بشكل خاص لانتهاك حقوقهم الإنسانية ومن ضمنها انتهاك حقوقهم في الحصول على سكن ملائم وإجبارهم على الإخلاء القسري، حيث يساهم التخطيط الغير ملائم مع تدفقات السكان المهاجرين في فصلهم مباشرة اجتماعياً ومكانياً على المدى الطويل داخل المناطق الحضرية. فعندما لا يجد السكان المهاجرين ومن ضمنهم اللاجئين أي خيار آخر فإنهم بالنهاية يضطرون إلى استخدام أي أراضي متوفرة للإستقرار وبالأخص مناطق لا تحظى بملكية ملائمة، وهذه المناطق غالباً ما تكون معرضة إلى المخاطر الطبيعية أو تكون غير مناسبة للسكن ومجاورة للطرق والسكك الحديدية ومجرى الأنهار والمنحدرات.. إلخ.

قد يصبح المهاجرين مستبعدين من المصادر المحلية المحدودة:

إن تدفق السكان نحو المناطق الحضرية يؤدي إلى إضافة قيود في حرية الحصول على أرض وسكن وخدمات أساسية، والطلب المتزايد على هذه المصادر المحدودة يسبب توتر بين السكان المضيفين والمهاجرين. توضح الأمم المتحدة أن الهجرة من الريف إلى الحضر تضيف تحديات متعلقة بالإدارة الحضرية للمصادر مثل الكهرباء والنفايات الصلبة وإدارة الصرف الصحي وبالإضافة إلى توفير مياه صالحة للشرب وبالتالي ينتج عن ذلك تزايد التحديات البيئية والصحية العامة داخل الإدارات المحلية. إن المهاجرين أيضاً يواجهون صعوبات أكثر حين يحاولون الحصول على الإعانات الحكومية والميزات الاجتماعية، وكل ما ذكر سابقاً شئ جوهري للسكن الملائم.

لا يتم اعتبار المهاجرين من ضمن صناع القرار أو المشاركة في العمليات:

إن السلطات المحلية الوزارية تفتقر عادة إلى المصادر المالية الكافية والمهارات التقنية لتسهيل شمل المهاجرين في التخطيط. قد يتم تحقيق الشمل من خلال إدارة المناطق المدنية التي تدعم المساواة والوحدة (لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واليونيسكو، 2015) لرفع الوعي حول حقوق المهاجرين بالإضافة إلى المشاركة في عملية أخذ القرار خاصة إلى المجموعات المستهدفة. في بعض الدول مثل ألمانيا والنمسا تكون اللامركزية قوية وعملية الدمج فوق كل مشكلة محلية وإقليمية وكنتيجة لذلك هذه الدول قد طورت مجموعة بارزة من الممارسات لعملية الدمج على الصعيد المحلي والتي تركز على الحصول على الحقوق وأيضاً تركز بقوة على الطرق القائمة على المشاركة التي تضمنت المهاجرين.

يواجه المهاجرين صعوبات أكثر في تحمل تكاليف السكن الملائم:

ترتبط أسواق الإسكان بالمشاكل الاجتماعية وخاصة في إطار الهجرة، وقد اوضحت عدة دراسات حقيقة المؤشرات المختلفة المتعلقة بالسكن حيث تظهر إلى أي مدى تتعامل المدن مع تحقيق الدمج بين المهاجرين، وعلى سبيل المثال يعتبر حق الملكية مؤشر لإستقرار المهاجرين في الدولة على المدى الطويل، ويعتبر امتلاك الأراضي مؤشر للحماية ضد التمييز في أسواق الإيجارات. إن السكان المهاجرين حول أوروبا تتضائل فرصة حصولهم على منزل خاص لتصل إلى ثلاث مرات أقل وخاصة في الوجهات نحو أسبانيا وإيطاليا واليونان وبلجيكا.

وجدت دراسة اعدت من قبل الإتحاد الأوروبي أن معدل كلفة السكن تتقل كاهل المواطنين الغير اوروبيين وقد وجدت أيضاً زيادة ملحوظة من عام 2013 إلى عام 2014 حيث أن 30% من المواطنين الغير اوروبيين في سن العمل تنتمي إلى هذه المجموعة بالمقارنة مع 11% من بين المواطنين. يسمح معدل عبئ تكلفة السكن لصانعي القرارات السياسية بتقييم كيفية انعكاس تكلفة السكن على حاجة المهاجرين ونوعية الحياة.

المهاجرين معرضين للعيش بأماكن مكتظة بالسكان:

يعيش تقريبا 1 من بين 4 أشخاص في مساكن مكتظة أو محرومة في منزل مهاجر في دول منظمة التعاون والنمو الإقتصادي، ومن الطبيعي أن تجد المهاجرين يعيشون في ظروف متدنية بسبب قلة وجود الأماكن الصالحة للسكن و الصرف الصحي. إن الإزدحام في

الإتحاد الأوروبي يُعرف بأنه النسبة بين غرف المنزل وعدد أفرادها، وتترك الأمم المتحدة أن الوحدة السكنية تعتبر موجودة لتوفير أماكن كافية لعيش أفراد المنزل إذا كان فيه أقل من 3 أشخاص لكل غرفة صالحة للسكن. يعتبر الإزدحام السكاني وعبي كلفة السكن عاملان رئيسيان لمؤشرات التكامل الإجتماعي في أوروبا وهو ذو صلة بالمهاجرين. في نطاق الإتحاد الأوروبي، معدل الإكتظاظ بين المولودين خارج الإتحاد الأوروبي وأعمارهم بين 20-64 سنة تبلغ نسبتهم 25% مقارنة بـ 17% لمواليد السكان المحليين، وتصل المستويات لأقصاها (40-55%) في وسط وجنوب شرق أوروبا (بلغاريا، كرواتيا، اليونان، هنجاريا، وبولندا) وأقلها (>10%) في بلجيكا، قبرص، إيرلندا، مالطا و هولندا. غالباً ما تكون الملاجئ المؤقتة المخصصة للاجئين والمشردين التي توفرها المدن مكتظة بالسكان ولا تعبر اهتماماً للإحتياجات الخاصة لمجموعات معينة مثل النساء والفتيات، وتؤثر الحالات المكتظة في الملاجئ أو في المهاجع، في كرامة وخصوصية النساء والفتيات وفي سلامتهن الشخصية.

المهاجرين معرضين للإخلاء القسري والتشرد:

غالباً ما يكون المهاجرين معرضين للهجوم عند حصولهم على مسكن أو ملجأ بسبب التحديات الكبيرة التي تواجههم المرتبطة بفرص العمل. حتى وإن كان باستطاعتهم تأمين مسكن فإن عدم مقدرتهم على الحصول على دخل ثابت سيعرضهم دائماً لخطر الإخلاء، ولهذين السببين فإن المهاجرين الغير شرعيين يميلون ليكونوا الغالبية العظمى من بين المشردين. وضعهم الغير الشرعي وتجريمهم في دول كثيرة اقترنت بوصمة عار سلبية للتشرد وذلك يعني أن الغالبية لن يستطيع أو لن يكون بمقدورها تحدي التمييز العنصري أو حتى الممارسات المسيئة في الإجراءات وبالتالي البحث عن مساكن غير رسمية منصفة.

غالباً ما يواجه المهاجرين التمييز:

يمكن أن يكون التمييز في مجال الإسكان غير ملحوظ ومن العسير اثبات ولكن العنصرية في أسواق السكن تؤثر بشكل سلبي على الحالات الصعبة الحالية للمهاجرين. قد أوضحت أسبانيا على سبيل المثال في استبيان لها أنه عندما يتم تأجير شقة تختلف الاستجابة بين وكلاء العقارات ومالكي المنازل على حسب إذا كان المستأجر مهاجر أو لا، وفي نفس هذه الدراسة التي أجريت في 2016 أظهرت أن 69.8% من الأشخاص الذين تقدموا بالطلب وتم إخبارهم عبر الهاتف أنه لا يوجد شقة متوفرة كانوا مولودين في دول أجنبية، والأشخاص الذين يحملون خلفية مهاجر وحصلوا على مثل هذه الإستجابة خلال الزيارات الشخصية كانت نسبتهم أعلى 86.7%. وبالتالي من الطبيعي إيجاد أسواق العقارات التي لا تخضع للسياسات تصدى للممارسات العنصرية ضد المهاجرين وهذا يزيد من تعرض المهاجرين لخطر الدفع الإقتراضي والنزاعات المحتملة.

3.2 الإسكان والتخطيط الحضري الذي يعزز من التكامل والمساواة والتنوع: عوامل رئيسية لعملية تكامل ناجحة للمهاجرين

الإلتزام الدولي:

يعزز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من طريقة الإسكان في المركز كوسيلة لتحقيق تحضر دائم، شامل، مرن وآمن. إن 'الإسكان في المركز' هو مفهوم هيكلي عملي يهدف إلى تغيير التركيز من بناء منازل إلى نطاق كلي لتطوير المساكن بتنسيق مع ممارسة التخطيط الحضري و وضع الناس وحقوق الإنسان في مقدمة التطوير الحضري الدائم وهذا كله لأجل تقديم حلول سكنية كثيرة وجديدة وخاصة للمجموعات المستضعفة مثل المهاجرين ومن ضمنهم اللاجئين.

بالإضافة إلى أن الأجنحة الحضرية الجديدة تعترف بالدور المهم للتحضر لتحقيق نمو دائم وهذا الدور ينعكس بشدة على برنامج التنمية المستدامة 2030 بينما يهدف الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة إلى "جعل المدن و المستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ودائمة" كلا البرنامجين يشجع الحكومات لتنفيذ استجابات كلية للتحديات والفرص المقدمة من المهاجرين لتحقيق نمو حضري دائم. تعتبر الهجرة عامل مهم ومن الضروري أخذه بعين الاعتبار في التخطيط الحضري وسياسة النمو السكاني.

"نلتزم بتعزيز إمكانية حصول الجميع على بنية تحتية أساسية واجتماعية دائمة وعادلة ويسيرة بدون أي تمييز عنصري ومن ضمنها أراضي متاحة ويسيرة التكلفة ومساكن و طاقة حديثة متجددة ومياه آمنة صالحة للشرب وصرف صحي وأمن وتغذية وطعام كافي والتخلص من النفايات وحركة دائمة، والاهتمام بالصحة وتخطيط العائلة والتعليم والثقافة والمعلومات والإتصالات التكنولوجية، وأيضاً نلتزم بضمان أن هذه الخدمات تستجيب لحقوق واحتياجات النساء والأطفال والشباب وكبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة والمهاجرين والسكان المحليين والمجتمعات المحلية على النحو الملائم ومن هم من المستضعفين، وفي صدد هذا نشجع على إزالة الحواجز القانونية والمؤسسية والاجتماعية والإقتصادية والجسدية."

ينوه مقطع رقم 39 " إعلان الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين" أهمية سياسة التحضر الوطني للتكامل حيث يلعب السكن دوراً مهماً على الصعيد الدولي.

"نلتزم بمكافحة رهاب الأجانب والعنصرية والتمييز في مجتمعاتنا ضد اللاجئين والمهاجرين وسوف نتخذ إجراءات لتحسين اندماجهم وتوحيدهم على النحو الملائم ونخص بالإشارة إمكانية الوصول للتعليم والرعاية الصحية والعدالة وتدريب اللغة حيث ندرك أن هذه الإجراءات ستقلل من مخاطر التهميش والتطرف. سيتم تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بعملية الإدماج والتوحيد على النحو الملائم بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدنية المختصة ومن ضمنها المنظمات الدينية والقطاع الخاص ومنظمات أصحاب العمل والعمال وغيرهم من أصحاب المصالح، كما ننبه واجب اللاجئين والمهاجرين في تمعن قانون وتنظيمات الدول المضيفة لهم."

تنمية الوعي بحقوق المهاجرين في المدن: تنص المادة رقم 13 لبيان حقوق الإنسان على الحرية في التنقل "الحق في مغادرة أي دولة ومن ضمنها دولته والعودة إليها في أي وقت" يحتاج السكان المهاجرين لضمان المساواة في حقوق الإنسان مع بقية المجتمع ونخص بالذكر المجموعات المهاجرة المهمشة والمحرومة. وهذا النص مذكور بوضوح في المقرر الخاص بحقوق الإنسان للمهاجرين "دمج المهاجرين في خطط العمل الوطنية المختصة والإستراتيجيات مثل ضرورة وجود استراتيجية الإسكان..

تعزيز تطور حضري شامل و متكامل من خلال العمليات التشاركية

يحتاج المهاجرين لضمان عادل لإمكانية حصولهم لكل أبعاد المدينة مثل الأرض والسكن وفرص العمل والخدمات وهذا يتطلب تقوية ممارسات المناهضة للتمييز ودعم الجو العام للتسامح والإحترام (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية و اليونيسكو، 2015) إلى جانب التخطيط الحضري المتكامل والدائم والقائم على التشاركية، ويحتاج السكان المهاجرين إلى المشاركة بنشاط مع الجو العام للمجتمع المضيف من خلال إجراءات مثل اتخاذ القرارات القائمة على التشارك على الصعيد المحلي. من أجل أن يتم اشغال نقاش عن الدور الوطني والمحلي الذي تلعبه المشاكل المذكورة سابقاً هذه الورقة الخلفية تقدم التوصيات العامة التالية:

توصيات للحكومات المحلية

- العمل على دمج المهاجرين في المدينة من خلال المشاركة في التخطيط الحضري.
- انشاء برامج التضامن الاقليمي والدولي بخصوص المهاجرين والمدن ونخص بالذكر السلطات المحلية وسياسة الإسكان والنمو الحضري وحقوق الانسان وتطوير الادوات المعيارية المشتركة ووحدة بناء القدرات وحقل تعيين العمليات.
- الإستثمار في تنمية المشاريع وفرص التمويل للحصول على مصادر إضافية وذلك لتسهيل حصول المهاجر على السكن الملائم.
- استكشاف الحلول الإبداعية والدائمة لتسهيل الحصول على السكن الملائم لدمج الجماعات المهاجرة.
- حظر التمييز المبني على الجنسية والعرق والإنتماء العرقي أو حتى الديانة للحصول على سكن.
- ضمان المعايير السكنية وقوانين البناء على الصعيد المحلي حيث يجب أن تكون معايير الصحة والأمن للمواطنين مثلها للمهاجرين واللاجئين والطالبيين للجوء السياسي.
- تعزيز شروط إمكانية الوصول لسكن مدعوم ومنظم حكومياً والذي لا يقوم بالتمييز بشكل غير مباشر ضد المهاجرين من خلال رفع الوعي والخدمات متعددة اللغات والإبلاغ عن أي ممارسات عنصرية، إلخ.
- تشجيع استخدام التجديد الحضري واستخدام المخزون الشاغر- حال توافره- للأهداف السكنية للمهاجرين.
- تعزيز الشمولية والتسامح المتعدد الثقافات بكل المؤسسات والمنظمات المختصة بقطاع الإسكان ومقدمة عن الأدوات المتنوعة للإدارة مثل الخدمات متعددة اللغات وجلسات التدريب المتعدد الثقافات.
- التعزيز المحلي للتخطيط الحضري الذي يفضل الأحياء المختلطة التي يكون موقعها جيداً والتي أيضاً تأخذ بعين الإعتبار حاجة السكان المهاجرين إلى المشاركة في عمليات التصميم.

توصيات للحكومات الوطنية

- توضيح الدور الرئيسي للمدن في مفكرة عمل الهجرة الدولية والوطنية.
- دعم السلطات المحلية للوصول إلى فرص التمويل المتعلقة بمشاكل الهجرة حول السكن.
- فرض قانون يحظر التمييز في مجال تقديم الخدمات من ضمنها السكن بالإضافة إلى تطبيق آليات فعالة ورفع الوعي.
- العمل على تحقيق توازن اجتماعي وتخفيف الفصل المكاني من خلال نشر السكن الاجتماعي في المدينة والتشجيع على الأحياء المختلطة.

- المشاركة المستمرة في مراقبة وتقييم السياسات ومن ضمنها حالات الإسكان للمهاجرين ومستوى التلاحم الإجتماعي في الأحياء المدنية.
- زيادة إمكانية الحصول على خيارات السكن المتاح وأيضاً تسهيل الوصول إلى قروض مصرفية للعوائل المهاجرة ذات الدخل المنخفض.

الخاتمة

يجب على الإسكان والتخطيط الحضري أن يتماشى بموجب إطار النمو الحالي للإدارة الحضرية في المحافظات، والتمكين الحضري والمحلي لأصحاب الشأن والإعتراف بالنتائج الإيجابية التي دمجت التخطيط الحضري والإسكان والتي بإستطاعتها إعادة الإقتصاد المحلي. وضمن هذا الإطار، سوف تمتلك المدن حلول رئيسية للتحديات المرتبطة بأنماط الهجرة من ضمنها القطاع الغير رسمي ونمو المساكن العشوائية بشكل عام وتقديم الخدمات الأساسية للجميع حيث من الضروري امتلاك رؤية طويلة المدى لحكومة شاملة وقائمة على التشاركية التي تمنع تكاثر الزحف الحضري وتعزز من الدمج المكاني والشمولية في كل مجالات حياة المدينة.

بالإضافة إلى أن السلطات المحلية هي أفضل من تعلم بشأن الحقائق المحلية وبالتالي لديها المعرفة والقدرة لتحقيق سياسات صحيحة في التخطيط الحضري، وبإستطاعة الحكومات المحلية أن تزود المهاجرين بالمعلومات اللازمة والخدمات التي تخص السكن اللائق وتشجيع مشاركتهم في الحياة الحضرية في الأقاليم المعنية.

سياسات الهجرة المناسبة المتعلقة بالإسكان ستعتمد على استجابات المدن على تدفقات الهجرة المتنوعة وإمكانيتهم لتخطيط وتطوير حلول عملية تأخذ بعين الإعتبار كيف أن الهجرة تغير وتوسع وتنوع مساحة مدنية من حي إلى مستوى المدينة، ويعتبر دمج المهاجر في المدن عامل مهم بإمكانه أن يشكل الحيوية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمدن. تمتلك سياسات الهجرة الموجهة جيداً القوة للمساهمة في تدفق المال وزيادة الإيرادات العامة والمعرفة والأفكار بين المدن الأصلية و الوجهات بالإضافة إلى دعم التلاحم الإجتماعي وسبل العيش بين المضيف والمجتمعات المهاجرة.

قائمة المراجع

- 1 MC2CM background Paper on Social, Inter-cultural, Interreligious Dialogue, Lisbon, 2016
- 1 MC2CM background Paper The Enjoyment of Basic Services under Human Rights, 2016
- 1 MC2CM, Background Paper on Employment and Entrepreneurship, Madrid, 2016
- 1 Carter Tom, The Influence of Immigration on Global City Housing Markets, Urban Policy and Research, 2005, Taylor and Francis
- 1 OECD (2017), Household spending (indicator). doi: 10.1787/b5f46047-en (Accessed on 14 March 2017)
- 1 <https://www.oecd.org/social/affordable-housing-database.htm>
- 1 UNECE, 2016, The UN Geneva Charter on Sustainable Housing, https://www.unece.org/fileadmin/DAM/hlm/documents/Publications/UNECE_Charter_EN.pdf
- 1 The United Nations Economic Commission for Europe region covers more than 47 million square kilometres. Its member States include the countries of Europe, but also countries in North America (Canada and United States), Central Asia (Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkmenistan and Uzbekistan) and Western Asia (Israel)
- 1 Abu-Swairh, Luna. 2015, Disaster Risk Reduction for Resilience and Sustainable Development in the Arab Region.
- 1 UNHCR, 2015, Global Trends Forced Displacement, <http://www.unhcr.org/576408cd7.pdf>
- 1 ORSAM, 2015, Effects of the Syrian Refugees on Turkey, Ankara. <http://www.orsam.org.tr/files/Raporlar/rapor195/195eng.pdf>
- 1 UN-Habitat, 2016, Final Evaluation of the UN-Habitat Jordan Affordable Housing Programme
- 1 ibid
- 1 UN-Habitat, World Cities Report, Urbanization and Development: Emerging Futures, p.47, 2016, Nairobi
- 1 UNHCS, 1991, Agenda 21 Chapter 7, UN-Habitat 2016, World Cities Report,
- 1 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2014) World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, Highlights (ST/ESA/SER.A/352)
- 1 OHCHR, The Right to Adequate Housing:

Adequate housing was recognized as part of the right to an adequate standard of living in the 1948 Universal Declaration of Human Rights and in the 1966 International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. Other international human rights treaties have since recognized or referred to the right to adequate housing or some elements of it, such as the protection of one's home and privacy. The right to adequate housing is relevant to all States, as they have all ratified at least one

international treaty referring to adequate housing and committed themselves to protecting the right to adequate housing through international declarations, plans of action or conference outcome documents.

1 http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Migrant_integration_statistics_-_housing

1 Habitat III, 2015, Issue Paper 15 Urban Resilience, New York

1 MC2CM background Paper on Social, Inter-cultural, Interreligious Dialogue, Lisbon, 2016

1 http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=ilc_lvho07c&lang=en

1 http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Migrant_integration_statistics_-_housing

1 <https://unstats.un.org/unsd/demographic/products/dyb/dybtr.htm>

1 A person is therefore considered as living in an overcrowded dwelling if the household does not have at its disposal a minimum number of rooms equal to: one room for the household; one room per couple in the household; one room for each single person aged 18 or more; one room per pair of single people of the same gender between 12 and 17 years of age; one room for each single person between 12 and 17 years of age and not included in the previous category; one room per pair of children under 12 years of age.

1 Urban Indicators Guidelines: Monitoring the Habitat Agenda and the Millennium Development Goals – UN-HABITAT 2009

1 http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Migrant_integration_statistics_-_housing

1 European Commission General Directorate for Home Affairs, 2013, Using EU indicators of immigrant Integration

1 Habitat III, 2016, New Urban Agenda, Outcome Document, Quito

1 United Nations General Assembly, 2016, Draft resolution referred to the high-level plenary meeting on addressing large movements of refugees and migrants by the General Assembly at its seventieth session, New York Declaration for Refugees and Migrants, New York

1 <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Migration/SRMigrants/Pages/SRMigrantsIndex.aspx>